

أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي
**The impact of financial information on investment decision making in
the Amman Stock Exchange**

د. مناع ريمة

جامعة سطيف، الجزائر

anwar.rima2014@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/01/30، تاريخ التقييم: 2018/04/12، تاريخ القبول: 2018/05/17

د. هباش فارس

جامعة سطيف، الجزائر

issamhabbache@yahoo.fr

Abstract

This study seeks to demonstrate the impact and usefulness of financial information for investment decision making in companies listed on the Amman Stock Exchange by examining the understanding and adequacy of the financial information of a sample of individual investors and their understanding of the importance of this information among other sources of information for making their investment decisions and their use of financial information To make a decision to invest in the Amman Stock Exchange.

In order to achieve the objectives of the study, the questionnaire was used to gather information on a sample of individual investors in the Amman Stock Exchange. Based on the views of 41 individual investors, the study found that there is a significant impact of financial information in rationalizing investment decisions in the Amman Stock Exchange.

Key words: Financial Information, Investment Decisions, Amman Stock Exchange

المخلص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر ومنفعة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي وذلك من خلال دراسة مدى فهم وكفاية المعلومات المالية لعينة من المستثمرين الأفراد، ومدى ادراكهم لأهمية هذه المعلومات من بين مصادر المعلومات الأخرى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومدى استخدامهم للمعلومات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بسوق عمان المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة لجمع المعلومات وزعت على عينة من المستثمرين الافراد بسوق عمان المالي، وبناءً على آراء 41 مستثمرا فرديا توصلت الدراسة الى وجود أثر كبير للمعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق عمان المالي.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية، القرارات الاستثمارية، سوق عمان المالي

مقدمة:

ينظر خبراء الاستثمار للمعلومة الصحيحة والدقيقة والمفصلة والمتوفرة في الوقت المناسب (المعلومات ذات الجودة العالية) والتي تؤدي إلى سلامة التحليل على أنها أعلى سلعاً استثمارية، بل أنهم ينظرون لها أحياناً على أنها أئمن من الذهب والنفط باعتبارها أهم ركائز الاستقرار المالي؛ من هنا تتضح لنا المكانة الكبيرة التي تأخذها المعلومات المالية والاقتصادية في عالم المال والاستثمار، لما لها من دور كبير في تطوير كفاءة عمل مكونات النظام المالي، كما أن توافرها بشكل سليم أمر ضروري عند تحليل الاتجاهات والأحداث الاقتصادية والتخفيض من حالة عدم التأكد المستقبلي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛ وفي مجال الحصول على المعلومات المالية والاقتصادية تحققت تحسينات في ما بين السنوات العشر والخمس عشر الماضية وذلك بوجود مصادر عدة توفرها منها على سبيل المثال موقع المؤشرات المالية العالمية، نشرات الأخبار المالية، بنوك المعلومات، الصحف المتخصصة ك: the Wall، Newyork time، street journal، شركات أعمال الأوراق المالية، نشرات الإصدار، القوائم والتقارير المالية الأولية والسبوعية التي تصدرها الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

ولعل أن هذه الأخيرة تعتبر أهم مصدر من مصادر المعلومات في أهم مكون من مكونات النظام المالي ألا وهي الأسواق المالية إذ يعد التقرير أحد المصادر المهمة للمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون للتعرف على أنواع النشاطات الرئيسية للشركة وطبيعة استثماراتها وهيكلتها وإدارتها ومستوى أدائها خلال العام المالي. كذلك يعد هذا التقرير من التقارير التي يعتمد عليها المستثمر في بناء قراره الاستثماري بالإضافة إلى البيانات المالية الأخرى؛ فهو رسالة من الشركة للمساهمين والمستثمرين تتضمن مجموعة من المعلومات الأساسية حول نشاط الشركة وأبرز ما قامت به من مشاريع إضافة إلى تحليل النتائج التشغيلية والمالية. ومن جانب آخر، يقدم التقرير تصوراً واضحاً حول هيكلتها مجلس إدارة الشركة ومدى التزامها لأحكام لائحة حوكمة الشركات؛

غير أن هذه التقارير المالية لا يمكن أن تؤدي الدور المنتظر منها كمصدر من مصادر المعلومات إلا إذا تضمنت معلومات ذات جودة عالية، فجودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية تؤدي إلى رفع كفاءة أسواق المال؛ مما يحقق أفضل تخصيص للموارد المتاحة، كما تزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة، كما تمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية مبكراً قبل حدوث أي اختلالات على مستوى السوق المالي؛ ولهذا يمكن القول بأن جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المنشورة تساهم في ترشيد القرارات أي كان نوعها.

أولاً: منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة:

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير وأهمية المعلومات المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي؟ وفي ضوء هذه الاشكالية فإن هذه الورقة البحثية تسعى لتوفير إجابات عن مجموع التساؤلات الآتية:
- هل يفهم المستثمر طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وهل هي كافية بالنسبة له لاتخاذ قراره الاستثماري؟
- هل يدرك المستثمر أهمية هذه المعلومات في قراره الخاص بتداول أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي؟

- هل يستخدم المستثمر هذه المعلومات في قراره الاستثماري؟ أم أن هناك معلومات أخرى تؤثر في قراره؟

2- فرضيات الدراسة

وللإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات، فإننا انطلقنا من الفرضيات الأساسية التالية:

- الفرضية 01: إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يفهمون المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهي كافية لهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- الفرضية 02: إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يدركون أهمية المعلومات المالية من بين المعلومات المتاحة الاخرى في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- الفرضية 03: إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يستخدمون المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- 3- أهمية الدراسة:

باعتبار المعلومة هي الأساس الذي تُستند عليه القرارات أيًا كان نوعها؛ تتجسد أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة إظهار الأهمية التي تلعبها المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة من المستثمرين بالسوق المالية الأردنية، كما تتنبع أهمية الدراسة فالتعرف على أهم الجوانب النظرية للمعلومات المالية والقرارات الاستثمارية في الأسواق المالية، ودراسة أهمية ذلك من خلال الدراسة التطبيقية. وذلك باعتبار المعلومات المالية أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية نظرا لما تقي به من احتياجات لمتخذي القرارات وخاصة المستثمرين منهم.

4- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على تأثير وأهمية المعلومات المالية خاصة التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي للمستثمرين الأفراد ومدى اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية بهذه السوق، أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يلي:

- تحديد كيفية الحصول على أهم المعلومات المالية والاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الأسواق المالية والتي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- تحديد مدى كفاية ووضوح المعلومات المالية بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي؛
- تحديد مدى ادراك أهمية المعلومات بكل أنواعها بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي؛
- تحديد مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي.

5- منهج الدراسة

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعيّن علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص. وقد استخدم المنهج الوصفي عند تبيان الدور الذي تلعبه جودة المعلومات بشتى أنواعها ومصادرها في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية، واستخدام المنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه.

6- الدراسات السابقة:

تطرفت مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع دراستنا، وتتمثل المهمة منها في الآتية الذكر:

- دراسة "وائل ابراهيم الراشد"، (1999)، بعنوان: "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى أهمية وكفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في دولة الكويت لمتخذي القرارات المالية وذلك من خلال عدة أساليب إحصائية وأدوات اختبارية طبقت على عدد من المتعاملين بالمعلومات المحاسبية. وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن لفئة المستثمرين اهتمام أكبر بالقيم السوقية للسهم والعوائد المتوقعة والمعلومات غير المحاسبية مقارنة بغيرها من المحللين الماليين. إلا أن كلا الفئتين تؤكد على عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة وبالأخص فيما يتعلق بالأرقام الخاصة بالتنبؤ، مما يؤكد على أهمية نشر هذه المعلومات المالية الدورية وتثبيت مفاهيم المؤشرات المالية للمتعاملين بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

- دراسة "Laura L.Veldkamp"، (2005)، بعنوان:

"Media Frenzies In Markets For Financial Information"

حيث طبقت الدراسة على (23) سوقاً مالياً بهدف التعرف على مدى إسهام المعلومات المالية في تعزيز وزيادة قيمة الأصول المالية، وتبين من الدراسة أن قيمة الأصول المالية ترتبط مباشرة بالمعلومات المالية حولها، بحيث أنه كلما توفرت المعلومات المالية وساعدت على الحد من درجة المخاطرة للأصل المالي كلما زادت قيمة هذا الأصل، وكلما قلت المعلومات المالية المتعلقة بالأصل المالي كلما قلت قيمته.

- دراسة "محمد شمس الدين شريف نصر"، (2014)، بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية" هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار، توفير المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتحديد المعلومات غير المحاسبية التي يستعين بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ودرجة اعتمادهم عليها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره الاستثماري، وتقليل مخاطر الاستثمار يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

مما سبق نلاحظ ان هناك اجماع من قبل الباحثين في دراساتهم السابقة بالأهمية الكبيرة للمعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالرغم من اختلاف متغيرات بحثهم ودولهم؛ وما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها اخذت متغيرات مختلفة ومتعددة وعينة مختلفة. وبالرغم أن هناك دراسات أخرى شبيهة بموضوع بحثنا وقد تمت في سوق عمان المالي غير أن دراستنا تختلف عنها من حيث الفترة الزمنية، وكذلك من حيث الهدف، ومن حيث العينة مما يعطي البحث الحالي بعدا مختلفا عنها.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. أهمية جودة المعلومات المالية في الأسواق المالية

تعد المعلومات من أهم الأركان الفعالة لنجاح وتطور الأسواق المالية، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية وتحقيق التخصيص الكفء للموارد ومن ثم تحقيق التنمية والاستقرار المالي للأسواق المالية.

1- ماهية المعلومات المالية:

تعرف المعلومات المالية: على أنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات والاقتصاديات المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على أمن الاستثمار وسلامته (نازم، وحمادنة، 2009، ص217).

والبعض الآخر يعرف المعلومات المالية بشقيها النقدي أي المعبر عنه بالوحدات النقدية مثل رقم الأعمال، سعر التكلفة. وغير النقدي مثل حجم وسائل الإنتاج للشركة....، وبذلك فالمعلومات المالية تشمل كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية أو بأنها "كافة المعلومات الناتجة عن قيام الشركة أو المؤسسة بوظائفها المختلفة، سواء أكانت وصفية أو كمية" (بلعجوز، 2009، ص171).

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن المعلومات بصفة عامة هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معناً كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها لاتخاذ مختلف القرارات سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي. وإذا ما تعلق تلك المعلومات بأوضاع القطاع المالي نطلق

عليها بالمعلومات المالية والتي يجب أن تشمل هي الأخرى على جميع البيانات والمعلومات الكمية وكذا جميع البيانات والمعلومات الوصفية.

2- أصناف المعلومات المتوفرة والمؤثرة في الأسواق المالية

من الأمور المؤكدة سرعة تغير الأوضاع في أسواق المال، ثم سرعة تغيرها من جديد، وذلك بسبب التفاعل الفوري للأسواق مع المعلومات والأخبار الدورية واليومية العاجلة والمفاجئة؛ ويمكن تصنيف المعلومات التي تتفاعل معها الأسواق المالية في الآتي (محروس، 1993، ص ص58-60):

* **الاقتصاد العالمي:** حيث يهتم مستخدم المعلومات في الأسواق المالية بالتعرف على اتجاهات النشاط الاقتصادي العالمي من حيث حالات الركود والانتعاش، التضخم والانكماش، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، النزاعات الإقليمية... الخ؛

* **الاقتصاد المحلي:** ويقصد بذلك اتجاهات اقتصاد الدولة ذاتها والتغيرات التي تطرأ عليه مثل الركود، الانتعاش، التضخم، الانكماش، البطالة، التشريعات المالية، القرارات الحكومية المتعلقة بتنظيم الأسواق المالية... الخ؛

* **قطاعات النشاط الاقتصادي:** وفي هذا المجال يهتم مستخدم المعلومات بالتعرف على تطور أنشطة القطاعات المختلفة داخل الدولة (صناعة، زراعة، بترول، مال، تجارة... الخ) وكذلك التعرف على أنشطة القطاعات الفرعية داخل كل قطاع رئيسي (صناعات غذائية، صناعات هندسية، استخراج بترول، تكرير بترول، تجارة داخلية، تجارة خارجية، نشاط مصرفي... الخ)، وعلاوة على ذلك فقد يهتم بعض مستخدمي المعلومات بالتعرف على تطور أنشطة أهم الشركات في كل قطاع على حدة، باعتبار أن ما يطرأ من تغير على أنشطة هذه الشركات ومراكزها المالية يعتبر مؤشراً لأوضاع القطاع الذي تنتمي إليه ككل.

* **جودة الأوراق المالية:** المقصود بجودة الأوراق المالية هو مدى اطمئنان المستثمرين في الأسواق المالية إلى أنهم سوف يحصلون على العوائد الدورية للأوراق المالية، وكذلك إلى مدى اطمئنانهم إلى استرداد قيمة الأوراق المالية نفسها (القيمة الإسمية للأوراق المالية).

غير أن هذه المعلومات المالية لا يمكن أن تؤثر على متخذي القرارات في الأسواق المالية إلا إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص تقيس مدى جودتها أي أن هذه الخصائص هي التي تعطي للمعلومات المالية قيمتها وأهميتها بالقدر الذي تتصف به.

3- فما المقصود بجودة المعلومات المالية؟

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها (كمون، 2013، ص20). كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات لمستخدمي المعلومات، وتتمثل خصائص جودة المعلومات المالية فيما يلي:

* **الملاءمة للمعلومات:** أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناعات القرارات وتمتلك خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها أي بمعنى آخر قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين (يوسف، 2012، ص 232).

ولضمان تجسيد صفة الملاءمة في المعلومة المالية يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية: التوقيت المناسب للمعلومة، خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات.

* **الموثوقية والشفافية:** المقصود بالموثوقية أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء وتعكس الظروف والأحداث الاقتصادية بصدق وأمانة وبطريقة قابلة للتحقق، بمعنى أن يكون لها دلالة محددة بصرف النظر عن يقوم بأدائها. أي خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات ولمكانية الاعتماد عليها (جربوع، 2007، ص 509).

ولكي تتسم المعلومات المالية بالموثوقية يجب أن تتوفر فيها ثلاثة خصائص فرعية الآتية: الصدق في العرض، القابلية للتحقق، الحياد

كما أن هناك خاصية أخرى يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص السابقة الذكر، وهي:

* **القابلية للفهم:** إن قابلية المعلومات المالية للفهم يعتمد على مؤشرين مهمين هما (المجهلي، 2009/2008، ص 59):

- **درجة الوضوح والبساطة:** والبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها.

- **مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات:** إن مستوى الفهم للمعلومات المالية همزة وصل بين المعلومات المالية التي يجب أن تكون مفيدة، وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة لكي يمكن من فهمها والاستفادة منها.

4- مصادر الحصول على المعلومات المالية والاقتصادية

كشفت النقاط السابقة عن طبيعة وأهمية جودة المعلومات المالية والاقتصادية التي تؤثر على اتخاذ مختلف القرارات في الأسواق المالية، ولكن لم توضح من أين يمكن لأي متخذ قرار في السوق المالي الحصول على تلك المعلومات؟ وفي إجابتنا عن هذا السؤال سوف نركز على مختلف المصادر المتاحة في الأسواق المالية العالمية، وذلك من أجل إثراء المعرفة بشأن مصادر المعلومات على أمل تنميتها في أسواق المال العربية وخاصة سوق المالية الأردنية، وذلك نظراً لأن نقص المعلومات لدى أفراد الجمهور هو من أهم أسباب إحجامهم عن توجيه الأموال إلى الاستثمار في الأوراق المالية مما يترك أثراً عكسياً على حجم التعاملات في الأسواق المالية، وفيما يلي نعرض أهم مصادر المعلومات في الأسواق المالية:

* **الصحف والمجلات المتخصصة ومطبوعات مستشار الاستثمار:** تعرض مختلف الصحف والمجلات أهم الأخبار عن الشؤون العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إضافة إلى تعليق الخبراء عن الأمور الهامة التي تتناولها تلك الأخبار، والآثار التي يمكن أن تنجم عنها، كما تنتشر أيضاً وجهات نظر الخبراء في شأن المستقبل. كما تعرض كذلك مختلف المعلومات عن أحوال أسواق المال في العديد من الدول، فهي بذلك تحقق تغطية أفضل للشؤون العالمية وأسواق النقد، وتقدم أفضل المعلومات عن الشركات المصدرة للأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال، كما تنتشر كذلك مؤشرات السوق لقطاعات معينة من منشآت الأعمال، والمؤشرات لأسهم معينة وغيرها من المعلومات التي يستفيد منها المهتمين بالأسواق المالية. أما المقصود بمطبوعات مستشار الاستثمار يعني مطبوعات وكالات التتقيط أي مطبوعات كل من ستاندر أند بور، ومودي... وغيرها، التي تصدر فيها قدر هائل من المعلومات في صورة تقارير أو أدلة أو سجلات تزخر كلها بالمعلومات المفيدة (هندي، 1999، ص ص 219-227).

* **التقارير التي تنشرها بيوت السمسة:** تقوم بيوت السمسة بنشر معلومات في شكل تقارير خاصة عن بعض الأوراق المالية، توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية (مفتاح، ومعارفي، 2010/2009، ص 184).

* **قواعد البيانات:** تسمح هذه المصادر لأفراد الجمهور في الأسواق المالية بالحصول على المعلومات عن طريق الكمبيوتر "On line" للتعرف على التغير في سعر الأوراق المالية المتداولة، ومن أحدث الخدمات المقدمة ما يعرف باسم "دليل المستثمر الفرد للاستثمار عن طريق شبكة الكمبيوتر" التي تتيح له المفاضلة بين فرص استثمارية متنوعة (مفتاح، ومعارفي، 2010/2009، ص 184).

* **المطبوعات الحكومية:** تعتبر المطبوعات الحكومية من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة، وذلك إضافة إلى كونها مصدراً للمعلومات عن العديد من الصناعات. ودون الدخول في تحديد الجهة الحكومية التي تصدر تلك المعلومات، فإن تلك المعلومات عادة ما تكون شهرية أو سنوية، وتتضمن بيانات إحصائية عن الأسعار والأجور والإنتاج، وخرائط توضح حجم الدخل القومي وعناصره، والدورات الاقتصادية، وظروف أسواق رأس المال، والتوقعات بشأن أمور تخص منشآت الأعمال، كما توجد مطبوعات حكومية تكشف عن المعروض من النقود، وأسعار الفائدة، ومستوى النشاط الاقتصادي، ومعدل التضخم وكلها معلومات ذات أهمية وتأثير كبير على أداء الأسواق المالية وتطورها. كما تصدر الحكومة كذلك تقارير سنوية وربع سنوية تتضمن قوائم الدخل والميزانيات العمومية للمنشآت الصناعية مصنفة على أساس نوع الصناعة وكذا على أساس حجم المنشأة، كل هذا إضافة إلى مطبوعات تتضمن -ضمن أشياء أخرى- مقالات تحليلية عن الشؤون الاقتصادية العامة، وعن شؤون المال والأعمال (هندي، 1999، ص 238).

* **تقارير المنشآت (الشركات):** يمثل التقرير المتعلق بالقوائم المالية الأولية (ربع السنوية والسنوية) الصادر من الشركة نقطة انطلاق جيدة للتعرف على أحوال الشركة. وتلتزم اللوائح والقواعد الصادرة عن هيئة السوق

المالية الشركات المدرجة في السوق المالية بتزويد الهيئة بالقوائم المالية الأولية والسنوية، ونشرها فور اعتمادها من مجلس إدارة الشركة، مما يكسبها صفة المصدقية والشفافية، وتحتوي القوائم المالية على معلومات تفصيلية بشأن الموقف المالي الحالي للشركة، كما تقوم الشركة بإصدار تقرير سنوي تستعرض فيه إنجازاتها الإنتاجية والإدارية والاستثمارية والمالية في العام المالي المنصرم وتعطي فيه مؤشرات عن خططها المستقبلية والصعوبات المالية التي قد تواجهها (هندي، 1999، ص 236).

ونظراً لأهمية التقارير المالية وباعتبارها أهم مصدر للمعلومات في السوق المالية عن غيرها من المصادر السالفة الذكر، سيتم التطرق إلى هذا المصدر بشكل من التفصيل في العنصر الموالي.

5- التقارير والقوائم المالية كأهم مصدر للمعلومات في الأسواق المالية

التقارير المالية هي أداة لانسياب المعلومات من الشركة إلى أطراف المهتمة بها، وبذلك فهي تمثل أهم مصدر للمعلومات المالية لتحليل أوضاع السوق المالية، والتقارير المالية تشمل جميع المصادر الداخلية للمعلومات المالية والمتمثلة في (حماد، 2006، ص ص 53-54):

* القوائم المالية الأساسية: وتمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية؛

* المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛

* التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية وربع سنوية)؛

* تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛

* تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛

* قوائم تنبؤات الإدارة؛

* معلومات أخرى.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاستثمارية في الأسواق المالية. أي أن أهمية التقارير المالية تنبع من أهمية المعلومات المالية المفصّل عنها في صلبها والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدمين الخارجيين.

ويمكن إظهار أهمية التقارير المالية من خلال تحقيقها للأمر التالي (فاقيش، و البطانية، 2009، ص ص 20-21):

- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المالية، قلت الإشاعات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالي؛

- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، لأنها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات.
- وكذلك تخضع للفحص من قبل مدقق الحسابات مما يزيد من درجة عدالتها ومصداقيتها؛
- تتصف بتنوع المعلومات التي توضح أنشطة الشركة المتنوعة؛
- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه الأسهم في السوق المالي؛
- توفر مناخاً استثمارياً ملائماً، وتزيد من فرصة نمو السوق المالي، واستقراره، وازدهاره، واستمراره الذي بدوره يؤثر على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه.

II. المقومات الأساسية للقرارات الاستثمارية في الأسواق المالية

يعرف **القرار الاستثماري** على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها" (جمام، ودباش، 2017، ص 08).

فيواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة أخرى. ضمن هذا الإطار تتدرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع (مطر، وتيم، 2005، ص ص 17-18):

- * **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.
- * **قرار عدم التداول:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تساوي سعرها السوقي.
- * **قرار البيع:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تقل عن سعرها السوقي.
- غير أن القرار الاستثماري أياً كان نوعه لا يكون ناجح إلا إذا ارتكز على ثلاث مقومات أساسية وهي (مطر، وتيم، 2005، ص ص 17-18):

* **تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار:** تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية (الربحية، السيولة، الأمان).

* **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.**

* **الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار:** والتي تقوم عادة على ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

III. انعكاسات جودة المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية

لقد كانت وستبقى قضية جودة المعلومات المالية والاقتصادية مفتاح النجاح لأي سوق مالي، ذلك لأن جودة المعلومات تعني اتخاذ إجراءات وسياسات رشيدة تساهم في تحقيق تنمية السوق من خلال خلق ديناميكية التداول الفعال في الأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- إن المعلومات ذات جودة العالية لها تأثير مباشر وصريح على السوق المالية سواء من جانب تأثير على المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، أو من جانب تأثيرها على الأسعار أو العوائد، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة السوق المالية، وبالتالي دعامة أساسية لاستقرار السوق المالية وتطورها (صديقي، 2010، ص16)؛

كما أن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى (كتوش، 2009، ص ص295-297):

- ترقية المؤسسات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح، باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية لترشيد القرارات الاستثمارية؛

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار أي ضمان الحصول على معلومات مالية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية؛

- التقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بمحتوى التقارير والقوائم المالية، وبالتالي تقديم معلومات مالية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية ككل؛

- المعلومات المالية ذات الجودة العالية تقدم لكافة الأفراد والشركات المتعاملة في السوق المالية، حيث تركز هذه المعلومات على الأصول المالية المتوفرة في البورصة وكافة المعلومات عن الوضع المالي للشركات وهذا يؤدي إلى تقليل تكلفة الحصول على أي معلومات من حيث الوقت والجهد والمخاطر. ويمكن من توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية للأرباح ومعدل نمو الأرباح ومدى القدرة على الاستمرار (الشوبكي، 2011، ص338)؛

- جودة المعلومات تؤدي إلى حماية المتعاملين من الغش والخداع وتوفير العدالة في أسعار سوق الأوراق المالية المتداولة من خلال ضمان قواعد المنافسة بحماية القوانين والأنظمة كتوفير الشفافية والإفصاح العادل من قبل الشركات المتداول أوراقها المالية في البورصة ومنع وجود معلومات غير حقيقية أو وهمية (الشوبكي، 2011، ص338)؛

- كما أن المعلومات الجيدة يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة...) والتنبؤ بها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارتها (بوعشة، وبوشوشة، 2009، ص 16)؛

- إن جودة المعلومات هي العنصر الأساسي الذي يقلل الشك ويزيد من درجة الثقة في موقف أو قرار معين، ويكون ذلك من خلال إعداد التقديرات حول التحديات والمخاطر والتهديدات المحتملة. مع المساهمة في تحديد السياسة العامة والأهداف (الداخلية-الخارجية) من خلال تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الأساسية والحفاظ على استمرار تحديثها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن جودة المعلومات المالية يؤدي إلى الحد من التأثير السلبي للشائعات على الأسواق المالية (بوعشة، وبوشوشة، 2009، ص 16)؛

- كما تتوفر معلومات ذات جودة عالية يتم القضاء على مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة التي تنشأ نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية واحتكار المعلومات. والتي تؤثر في مستوى كفاءة هذه الأسواق باعتبار أن الأسواق المالية آلية مناسبة لتسعير الأسهم، كما تتأثر الأسعار بكمية المعلومات المتدفقة إلى السوق المالية من حيث جودتها وتوقيتها وعدالة الحصول عليها (شاهين، 2007، ص 05)؛

- إن انتشار بعض الأخبار غير الدقيقة يخلق المناخ الملائم لاستقبال هذه الشائعات مما يتطلب من جميع مستخدمي تلك المعلومات ضرورة التحري قبل نشر المعلومة كونها تؤثر على أداء أسواق المال، غير أن ضمان توفر معلومات ذات جودة عالية يحل مختلف هذه المشاكل (شاهين، 2007، ص 05)؛

- كما أنه ليس لجودة المعلومات المالية فقط تأثير على الأسواق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية، بل لجودة المعلومات الاقتصادية الكلية تأثير أكبر على حركة وأداء الأسواق المالية، فالنصريح بالمعدلات الفعلية لبعض المؤشرات والأحداث المهمة يمكن أن يحدث أثراً كبيراً في الاقتصاد والسوق المالية ومن هذه المؤشرات التضخم، أسعار الطاقة، الحروب، الجرائم المنظمة والاحتيايل، الاضطراب السياسي، الشائعات والمضاربة (ملاكووي، وحامدنة، 2009، ص 217).

ثانياً: الإطار العملي للدراسة

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة. وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي بشأن فهم وكفاية المعلومات المالية ومدى أهميتها واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1. تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

حيث يتكون الاستبيان من 26 سؤال، وتم تقسيمه إلى أربعة أقسام:

- القسم الأول: المعلومات الشخصية (04 أسئلة)؛
 - القسم الثاني: مدى فهم وكفاية المعلومات المالية (04 أسئلة)؛
 - القسم الثالث: مدى إدراك أهمية المعلومات المالية والاقتصادية
- أ - ما مدى أهمية المعلومات المالية (08 أسئلة)؛

ب- ما مدى أهمية مصادر المعلومات الأخرى (06 أسئلة)؛

- القسم الرابع: مدى استخدام المعلومات المالية (04 أسئلة).

وقد تم اعتماد مقياس رباعي الأبعاد، وتم تحديد مقياس الإجابة عن فقرات الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 01: مقياس ليكارت الرباعي

الإجابة	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً
الدرجة	1	2	3	4

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقاً لمقياس ليكارت الرباعي كما يلي:

- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.25 إلى 4 يشير إلى مهم جداً أو تسهم بدرجة مرتفعة جداً؛
 - متوسط يتراوح بين أكثر من 2.5 إلى 3.25 يشير إلى مهم أو تسهم بدرجة مرتفعة؛
 - متوسط يتراوح بين أكثر من 1.75 إلى 2.5 يشير إلى متوسط الأهمية أو تسهم بدرجة متوسطة؛
 - متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.75 يشير إلى غير مهم أو لا تسهم إطلاقاً.
- II. عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصصين في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية وهم المستثمرين الأفراد والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين أفراد ومساهمين، وقد تم توزيع 50 استمارة إلكترونية، حيث تم استرجاع 41 استمارة أي أن نسبة الاسترجاع 82% وهي نسبة صالحة للدراسة.
- III. أدوات الدراسة الميدانية: إن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:
- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات الاستمارة؛
 - التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات أقسام ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة؛
 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة والقيام باختبار الفرضيات.
- IV. ثبات أداة الدراسة: لتحقيق من ثبات أداة الدراسة قام الباحثان بحساب ألفا كرونباخ والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 02: مدى ثبات أقسام الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
01	القسم الثاني: مدى فهم وكفاية المعلومات المالية	0.834
02	القسم الثالث: مدى ادراك أهمية المعلومات المالية والاقتصادية	0.742

0.843	القسم الرابع: مدى استخدام المعلومات المالية	03
0.822	الاستمارة ككل	04

المصدر: (من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

يعتبر اختبار الثبات ألفا كرونباخ ضعيفا إذا كانت نتيجته أقل من (60%) ومقبولا إذا كان يقع بين

(60%-70%)، وجيداً إذا كانت نتيجته تقع بين (70% - 80%) وممتازاً إذا كان أكبر من 80%.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين 74% إلى 85% فيما بين المحاور الأساسية للاستبيان وهذا يدل على ثبات أقسام الدراسة. في حين بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لكامل أسئلة الاستبيان 82.2% وهي موثوقة بشكل عالي جداً، الأمر الذي يمكننا من اعتماد نتائج الاستبيان واعتبارها تعكس رأي الأغلبية الصحيح لعينة الدراسة الذين شملهم الاستبيان.

V. تحليل خصائص عينة الدراسة: الجدول الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم 03: خصائص عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	الخاصية	
78	32	ذكر	حسب الجنس
22	9	أنثى	
0	0	اعدادي فأقل	حسب المؤهل العلمي
56.1	23	بكالوريوس	
31.7	13	ماجستير	
12.2	5	دكتوراه	
29.3	12	أقل من سنة	حسب سنوات الخبرة
17.1	7	من 1 إلى 3 سنوات	
14.6	6	من 3 إلى 5 سنوات	
39	16	من 5 سنوات فأكثر	
46.3	19	الاحتفاظ بها للحصول على عائد سنوي	حسب الغرض من الاستثمار بالأسهم
17.1	7	الاحتفاظ بها لإعادة بيعها	
36.6	15	التداول بها في المدى القصير مستفيداً من فروقات الأسعار	

المصدر: (من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛
- أن عينة الدراسة لها تحصيل علمي بكالوريوس فما فوق ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها؛
- أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة ويعتبر من المؤشرات الجيدة؛
- أن الغرض الأساسي من الاستثمار بالأسهم لعينة الدراسة هو الحصول على عائد سنوي وهذا يشير إلى أن العينة ذات خبرة عالية.

VI. تحليل النتائج واختبار الفرضيات: فيما يلي نتائج تحليل استمارات الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة:

1- مدى فهم وكفاية المعلومات المالية من قبل المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي:

الجدول رقم 04: مدى فهم وكفاية المعلومات المالية

الرقم	السؤال	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	الاتجاه العام	
01	هل تجد أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة لك واضحة	غير واضحة	2	4.9	متوسطة الوضوح	6	14.6	واضحة جداً	8	19.5	واضحة
		2	4.9	25	61	5	19.5				
02	إذا كانت واضحة إلى أي مدى تفهم هذه المعلومات	غير مفهومة	1	2.4	متوسطة الفهم	8	19.5	مفهومة جداً	9	22	مفهومة
		1	2.4	23	56.1	5	19.5				
03	هل تجد أن المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية كافية	غير كافية	2	4.9	متوسطة الكفاية	12	29.3	كافية جداً	3	7.3	كافية
		2	4.9	24	58.5	3	7.3				
04	هل تعتقد أن هناك معلومات مالية أخرى يجب أن تتضمنها التقارير المالية	لا اتفق	0	0	محايد	7	17.1	اتفق جداً	9	22	اتفق
		0	0	25	61	9	22				

المصدر: (من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول رقم 04 والمتعلق بمدى فهم وكفاية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية بالنسبة لمستخدميها، وجدنا أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية واضحة بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.95 وانحراف معياري قدره 0.74، كما أن هذه المعلومات مفهومة بالنسبة لأفراد عينة الدراسة وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.98 وانحراف معياري قدره 0.72، كما أن معظم المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يقرون بكفاية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وهذا ما توضحه قيمة المتوسط

الحسابي التي تقدر بـ 2.68 وبانحراف معياري قدره 0.68، غير أنهم يتفقون على أن هناك معلومات أخرى يجب أن تتضمنها التقارير المالية وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.05 وقيمة الانحراف المعياري المقدر بـ 0.63. وبذلك ومن خلال الجدول السابق يتم التأكيد على صحة الفرضية الأولى التي تنص على: "أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يفهمون المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهي كافية لهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية".

2- مدى إدراك أهمية المعلومات المتوفرة من قبل المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي: ويتم دراستها من خلال جانبين هما:

* مدى إدراك أهمية المعلومات المالية بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي:

الجدول رقم 05: مدى إدراك أهمية المعلومات المالية

الرقم	الأسئلة	غير مهم		متوسط الأهمية		مهم		سهم جداً		الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة		
01	إلى أي مدى تقوم بقراءة التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار	0	0	5	12.2	19	46.3	17	41.5	3.29	بشكل كامل
02	ما مدى أهمية تقرير مجلس الإدارة لقرارك الاستثماري	0	0	3	7.3	15	36.6	23	56.1	3.49	مهم جداً
03	ما مدى أهمية تقرير مراقب الحسابات لقرارك الاستثماري	0	0	3	7.3	17	41.5	21	51.2	3.44	مهم جداً
04	ما مدى أهمية قائمة الدخل لقرارك الاستثماري	0	0	2	4.9	18	43.9	21	51.2	3.46	مهم جداً
05	ما مدى أهمية قائمة المركز المالي لقرارك الاستثماري	0	0	0	0	17	41.5	24	58.5	3.59	مهم جداً
06	ما مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية لقرارك الاستثماري	0	0	1	2.4	14	34.1	26	63.4	3.61	مهم جداً
07	ما مدى أهمية قائمة حقوق الملكية لقرارك الاستثماري	0	0	3	7.3	21	51.2	17	41.5	3.34	مهم جداً
08	ما مدى أهمية الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية لقرارك الاستثماري	0	0	7	17.1	14	34.1	20	48.8	3.32	مهم جداً

المصدر: (من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول السابق نلاحظ مدى إدراك المستثمرين عينة الدراسة بأهمية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية: تقرير مجلس الإدارة، والقوائم المالية الأساسية، حيث أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يقرون بالأهمية الكبرى لقائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي المقدر بـ 3.61 وبانحراف معياري قدره 0.54 حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث درجة الأهمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يدركون بالأهمية الكبرى لكل من قائمة المركز المالي وتقرير مجلس

- جربوع، يوسف محمود.(2007). "مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-". مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). (العدد 02).
- الشوبكي، يونس عليان.(2011). "أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (العدد 28).
- Laura L.Veldkamp.(2005). "**Media frenzies in markets for financial information**", New york university: Stern school of business.